مرسوم رقم ١٣٤٠١

إحالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى فتح إعتماد اضافي في باب احتياطي الموازنة لعام ٢٠٢٤ لتغطية حاجة هيئة أوجيرو

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما االمادة ١٢ منه،

بناءً على القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ (الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤)،

بناءً على اقتراح وزيري الاتصالات والمالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى فتح إعتماد إضافي في باب إحتياطي الموازنة العامة العام ٢٠٢٤ بمبلغ إجمالي وقدره /٧,٩٤٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ليرة لبنانية (سبعة آلاف وتسعمئة وثلاثة وأربعون مليار وسبعمئة مليون ليرة لبنانية)، على تنسيب احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة لتغطية النقص في الاعتمادات العائدة لهيئة أوجيرو لنهاية العام ٢٠٢٤.

المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

بيروت، في ٢٠٢٤/٥/٢٩

صدر عن مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير الإتصالات
الإمضاء جوني القرم

وزير المالية
الإمضاء يوسف خليل

صورة طبق الأصل
امين عام مجلس الوزراء
القاضي محمود م

مشروع قانون

فتح إعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤

لتغطية حاجة هيئة أوجيرو

المادة الاولى: يفتح اعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ بمبلغ إجمالي قدره /٧،٩٤٣،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل.ل. فقط سبعة آلاف وتسعمئة وثلاثة وأربعون مليار وسبعمئة مليون ليرة لبنانية لتغطية النقص في الاعتمادات العائدة لهيئة أوجيرو لنهاية العام ٢٠٢٤ ويوزع هذا الاعتماد وفقاً لما يلي:

١- الجزء الأول
يفتح في الجزء الأول من موازنة العام ٢٠٢٤ اعتماد إضافي استثنائي بقيمة ١،٩٧٧,٢ مليار ليرة لتغطية الانفاق الإضافي الضروري وفقاً لما يلي:
الباب – ١٥ وزارة الاتصالات
الفصل ٢٣٦ – أوجيرو - المديرية العامة لاستثمار وصيانة الاتصالات
الوظيفة ٤٦١- إدارة وتنمية قطاع الاتصالات
البند ١٤ – التحويلات
الفقرة ١ – المساهمات داخل القطاع العام
النبذة ١– مساهمة للرواتب والأجور-موازنة رواتب مستخدمي هيئة أوجيرو وتعويضات الملحقين بها
١،٩٧٧،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.
(فقط ألف وتسعمئة وسبعة وسبعون مليار ومئتي مليون ليرة لبنانية)

٢- الجزء الثاني
يفتح في الجزء الثاني (أ) من موازنة العام ٢٠٢٤ اعتماد إضافي استثنائي بقيمة ٢٤٥ مليار ليرة لتغطية الانفاق الإضافي الضروري وفقاً لما يلي:
الباب – ١٥ وزارة الاتصالات
الفصل ٢ – المديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات
الوظيفة ٤٦١- إدارة وتنمية قطاع الاتصالات
البند ٢٢٦ – تجهيزات
الفقرة ٩ – تجهيزات أخرى
النبذة ١ – تجهيزات أخرى
(مخصصة لهيئة أوجيرو إطلاق مشاريع تأهيل وتطوير قطاع الاتصالات والداتا>>
/٢٤٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.ل.
(فقط مئتين وخمسة وأربعون مليار ليرة لبنانية).

٣- الجزء الثاني
يفتح في الجزء الثاني (أ) من موازنة العام ٢٠٢٤ اعتماد إضافي استثنائي بقيمة ٥،٧٢١,٥ مليار ليرة لتغطية الانفاق الإضافي الضروري وفقاً لما يلي:
الباب – ١٥ وزارة الاتصالات
الفصل ٢ – المديرية العامة لاستثمار وصيانة الاتصالات
الوظيفة ٤٦١- إدارة وتنمية قطاع الاتصالات
البند ٢٢٨ – صيانة
الفقرة ٩ – صيانة أخرى
النبذة ١ – صيانة أخرى

(مخصصة لهيئة أوجيرو لصيانة وتشغيل قطاع الاتصالات وإصدار فواتير المشتركين ودفع رسوم استجرار الانترنت من الخارج واستئجار السعات الدولية والترابط مع الشركات العالمية وتأمين رخص التشغيل ودفع كلفة الصيانة والدعم والمؤازرة لمكونات شبكة الاتصالات ونقل المعلومات بالإضافة إلى تسوية عقود مع الغير بالدولار الأميركي تعثرت نتيجة الأزمة الاقتصادية وهبوط سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي>> /٥،٧٢١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.ل.
(فقط خمسة آلاف وسبعمئة وواحد وعشرون مليار وخمسمائة مليون ليرة لبنانية).

تضاف الاعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة ٧،٩٤٣،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. فقط سبعة آلاف وتسعمئة وثلاثة وأربعون مليار وسبعمئة مليون ليرة لبنانية إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤

المادة الثانية: تدون المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٤

المادة الثالثة: تدوّر هذه الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب هذا القانون.

المادة الرابعة: يخضع الانفاق عن المبالغ المخصصة في هذا القانون للقواعد والأصول القانونية لا سيما تلك المنصوص عليها في قانون إنشاء هيئة أوجيرو ونظامها المالي وقانون المحاسبة العمومية والمراسيم الصادرة بتكليف هيئة أوجيرو صيانة وتشغيل وتطوير الشبكة الثابتة وخدماتها.

المادة الخامسة: تغطي الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٤ الاستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات		
الجزء ٢	الواردات الاستثنائية	
الباب ٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة	
الفصل ٥٦	القروض الداخلية	
البند ٥٦١	سندات خزينة داخلية	
الفقرة ٥٦١٠١	القروض الداخلية	/٧،٩٤٣،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل.ل.

فقط سبعة آلاف وتسعمئة وثلاثة وأربعون مليار وسبعمئة مليون ليرة لبنانية

المادة السادسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة ومبررات
مشروع قانون فتح اعتمادات إضافية لصالح هيئة أوجيرو

كلف المرسوم ٣٢٦٩ تاريخ ٢٠١٨/٦/١٩ هيئة أوجيرو دون غيرها بأعمال تشغيل وصيانة وتحديث وتوسعة المنشآت والتجهيزات وجباية الفواتير لصالح وزارة الاتصالات على أن يتم توصيف الأعمال وكلفتها وآلية تنفيذها ومراقبة حسن التنفيذ بموجب عقد اتفاق رضائي شامل يجدد سنويا يعقد بين وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو، وتغطى كلفة هذه الأعمال من ضمن الاعتمادات الملحوظة في موازنة وزارة الاتصالات لهذه الغاية،

ولما كانت الاعتمادات المالية المطلوبة بموجب موازنة هيئة أوجيرو والتي أقرتها للعام ٢٠٢٤ مناقشتها مع مديرية الموازنة في وزارة المالية هي واقعية ومنطقية لتنفيذ أعمال الصيانة والتشغيل ودفع رواتب وأجور العاملين في الهيئة ووزارة الاتصالات بهدف الخروج من دوامة سلف الخزينة المتكررة منذ الثلاثين من آب العام ٢٠٢١ والتي كانت تعطى لهيئة أوجيرو لمواجهة الأعباء المالية الاستثنائية لصيانة وتشغيل وتأهيل وتطوير قطاع الاتصالات وإصدار فواتير المشتركين ودفع رسوم استجرار الانترنت من الخارج واستئجار السعات الدولية والترابط مع الشركات العالمية وتأمين رخص التشغيل ودفع كلفة الصيانة والدعم والمؤازرة لمكونات شبكة الاتصالات، ونقل المعلومات بالإضافة إلى دفع رواتب وأجور العاملين في هيئة أوجيرو وتعويضات الملحقين بها من وزارة الاتصالات،

ولما كان القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ (الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤) قد أقر اعتمادات لهيئة أوجيرو لا تنسجم مع ما هو مطلوب للقيام بأعمال الصيانة والتشغيل والتأهيل والتطوير لمرفق الاتصالات ودفع رواتب مستخدمي الهيئة وتعويضات الملحقين بها خلال العام ٢٠٢٤ ورواتب وأجور خبراء في الأمن السبراني ومعالجة عقود بعملة الدولار الأميركي تعثرت نتيجة الأزمة الاقتصادية والهبوط الحاد لقيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي،

وكي لا يؤدي النقص في الاعتمادات المالية المطلوبة خلال العام ٢٠٢٤ إلى:

- المزيد من تراكم الديون جراء العقود والمدفوعات المتعثرة ما بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ مع تمني هيئة اوجيرو على الشركات عدم التوقف عن تقديم الخدمات واستمرار أعمال الدعم والمؤازرة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.
- المزيد من تدهور حالة المولدات الكهربائية والحاجة الى استبدال قسم منها واجراء صيانة تصحيحية وشاملة للقسم الاخر في ظل الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي.
- إنخفاض ملحوظ ومستمر لمخزون الكوابل على انواعها (النحاسية والألياف الضوئية) والمعدات وقطع الغيار اللازمة للتوسعة والصيانة مما ادى الى تزايد نشاط الشبكات غير الشرعية في المدة الاخيرة.
- تدهور وضع السيارات والاليات المستخدمة للقيام بأعمال الصيانة والتشغيل والتركيب.
- توقف انشطة التوسعة للتجهيزات والشبكات وحصرها بالضروري فقط.
- توقف دفع رواتب وملحقات الراتب للمستخدمين وتعويضات الملحقين.

بناءً لما ورد أعلاه، وفي ظل الظروف الصعبة التي تعانيها وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو وحرصاً من مجلس الوزراء على تأمين حسن سير المرفق العام للاتصالات تمّ إعداد جدول بالمبالغ التي تطلب هيئة أوجيرو زيادتها على الاعتمادات التي أقرتها الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ إضافة إلى الأسباب الموجبة ومبررات العجلة لاقتراح قانون لتأمين الاعتمادات المالية لصالح هيئة أوجيرو:

#	الجزء	الباب	الفصل	الوظيفة	الشرح	الزيادة المطلوبة (مليارات الليرات)
١	الأول	١٥	٢٣٦	٤٦١	مساهمة رواتب المستخدمين وتعويضات الملحقين وخبراء الأمن السبراني	١,٩٧٧,٢
٢	الثاني	١٥	٣	٤٦١	صيانة	٣,٧٧٢
٣	الثاني	١٥	٣	٤٦١	العقود المتعثرة	١,٩٤٩,٥
٤	الثاني	١٥	٢	٤٦١	تجهيزات	٢٤٥
مجموع الزيادات المطلوبة						٧,٩٤٣,٧